|  |  |
| --- | --- |
|  | التمويل والسيولة |
|  |  |
|  |  |

الفهرس

|  |  |
| --- | --- |
| الصفحة | الموضوع |
| 3 | تمهيد |
| 3 | مفهوم السيولة المالية  |
| 4 | طرق المحافظة على السيولة المالية |
| 4 | اهمية المحافظة على نسب مالية عالية |
| 5 | استراتيجيات فعالة لإدارة التدفقات النقدية في الأوقات الصعبة |
| 8 | نسب السيولة وانواعها |
| 9 | الاصول المتداولة والمطلوبات المتداولة |
| 12 | مخاطر السيولة وانواعها |
| 12 | ادارة الذمم المدينة بطريقة مهنية لحماية التدفقات النقدية |
| 16 | مواقف البنوك الفلسطينية من الاقراض |
| 17\_19 | الاسئلة والاجابات  |

**التمويل والسيولة**

# الفئة المستهدفة

تخاطب هذه الدورة:

* رجال الاعمال واصحاب المهن والراغبين في تطوير اعمالهم من خلال متابعة قدرتهم على تحديد احتياجاتهم من السيولة وضمان توفر السيولة لتمويل كافة خطط التوسعة ودفع المستحقات في موعدها والاستثمار الامثل للاصول المتوفرة.

**تمهيد:**

إدارة التدفقات النقدية هي أهم عوامل النجاح على الأجلين القصير والطويل. ومن لم ينجح في الحفاظ على مستوى سيولة تمكنه من دفع المصاريف كاملة في موعدها او تعثر في تسديد الدفعات عن القروض للمصارف حسب جدول السداد فان ذلك قد يؤدي الى عدة امور سلبية من بينها:

1. وضع الشركة او المعتمد على اللائحة السوداء عند البنوك وسلطة النقد
2. زيادة تكلفة الاقتراض نتيجة التعثر وارتفاع نسبة المخاطر
3. امتناع الموظفين عن القدوم للعمل او ان يفقدوا ولاءهم للشركة
4. توقف الموردين عن بيع المواد الخام والخدمات للشركة
5. انخفاض قيمة اسهم الشركة نتيجة المعلومات المتوفرة عن احتمال التعثر
6. من الممكن ان يؤدي ذلك الى افلاس الشركة

لذلك من اهم اولويات الادارة المالية وضع السياسات والاجراءات التي تضمن توفر السيولة للشركة في كل الاوقات.

**تعريف السيولة المالية**

**للسيولة المالية مفهومين يجب معرفتهم جيداً عند دراستها وهما:-**

* **المفهوم الكمي:** يعرف المفهوم الكمي بأنه المفهوم الذي ينظر للسيولة المالية من خلال كمية الأصول التي من الممكن أن تتحول إلى نقد في وقت ما، فاستناداً إلي هذا المفهوم نجد أن السيولة تقوم عن طريق الموازنة بين الأصول التي من الممكن أن تحول إلى نقود شاملة الاحتياجات السائلة للمصرف .لكن هذا المفهوم يوجد لديه سلبياته, لأنه يعتمد في تقويم السيولة على كمية الموجودات التي من الممكن أن تكون قابلة للتحويل إلى نقد.كما يؤخذ عليه أيضاً إخفاقه في اعتبار أن السيولة يمكن الحصول عليها من خلال الأسواق المالية ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها.
* **مفهوم التدفق:**يعرف مفهوم التدفق بأنه ذلك المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات التي تكون قابلة التحويل إلى النقد، ويضاف إلى ذلك ما يمكن الحصول عليه من خلال الأسواق المالية.ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف، سواء كان هذا التسديد على شكل فوائد أو شكل أقساط قروض.

وبالتالي نصل الى أن مفهوم السيولة المالية من أبرز المفاهيم التي تعكس الأداء المالي للشركات والمؤسسات، وتعني السيولة المالية أن يكون لدى الشركة القدرة على الوفاء بالتزاماتها ودفع الاستحقاقات المالية للأطراف المستحقة لهذه الالتزامات في الوقت المناسب الأمر الذي يعني الالتزام بشروط الدفع المتفق عليها مع هذه الأطراف في بنود الاتفاقية الائتمانية الموقعة من الطرفين دون تكبّد أي أعباء مالية إضافية نتيجة لعدم القدرة على السداد في المواعيد المحددة حسب جدول السداد.

 كما يعكس مفهوم السيولة المالية قدرة الشركة على تحويل الأصول إلى نقد في مدد زمنية قصيرة نسبيًّا، وكلما كانت قدرة الشركة على تحويل الأصل إلى نقد في مدة زمنية أقصر كانت نسبة السيولة فيها أعلى، مما يعني أنَّها نشِطة ماليًّا بوجود حركة دائمة من البيع والشراء فيما يتعلق بنشاطها التجاري الذي تمارسه.

**اهم الطرق للمحافظة على السيولة المالية:**

من اهم الخطوات وابسطها لتعزيز السيولة لاي شركة وتسريع التدفقات النقدية الداخلة للحسابات:

1. ايداع تحصيل المبيعات يوميا
2. ايداع شيكات التحصيل يوميا
3. البيع نقدا والابتعاد عن اعطاء سقوف مدينة لزبائنك
4. الاتفاق مع الموردين على دفع قيمة المشتريات خلال 90 يوما
5. متابعة الذمم المدينة
6. استخدام البطاقات الائتمانيه وهذا قد يمنحك 30 يوما اضافية وبدون اي فوائد
7. تاجيل المصاريف الغير ضرورية حتى تتوفر السيولة الكافية

ولكن هذه النقاط اعلاه قد لا تتي لك بالسيولة الكافية لتسديد الالتزامات الكبيرة الناتجة عن الاستثمار في المشاريع او شراء الاصول الراسمالية والعقارات. في هذه الحالة غالبا ما تتجه الشركة لاحدى الطرق التالية:

1. طلب الحصول على القروض والتسهيلات الاخرى من البنوك.
2. تامين سقوف كافية عن طريق الحصول على سقوف بالجاري مدين.
3. بيع الاسهم الغير مصدره لتاريخه بسعر السوق للسهم واستغلال القيمة الاسمية واي زيادة في القيمة الاسمية.
4. طرح سندات في الاسواق المالية, اذا كانت القوانين تسمح بذلك.

**اهمية المحافظة على نسب مالية عالية:**

* تساعد نسب السيولة المقرضين على تحديد مدى جدارة الشركة الائتمانية, ومدى قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الاجل. فكلما كانت نسبة السيولة اعلى زاد احتمال قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها للمقرضين, وكلما انخفضت تلك النسبدل ذلك على احتمال تعرض الشركة لازمة سيولة.
* تساعد نسبة السيولة المستثمريين على تحديد مدى جدارة الاستثمار. ومدى تمتع الشركة بصحة مالية جيدة تساعدها على إدارة اصولها والتزاماتها بشكل فعال بالنسبة للمستثمرين. يجب أن تكون نسب السيولة متوازنة. أي ان لا تكون منخفضة إلى الحد الذي تمتلك فيه الشركة كمية كبيرة من الأصول السائلة التي لا تحقق أي عوائد للشركة وللمستثمرين.
* تستطيع الشركة من خلال استخدام نسب السيولة الموازنة بين قدرتها على سداد التزاماتها بسهولة ويسر. وأستخدام اصولها بأفضل طريقة ممكنة لزيادة قيمة حقوق المساهمين فيها **.**

 **استراتيجيات فعالة لإدارة التدفقات النقدية في الأوقات الصعبة:**

تعتبر إدارة النقد والتدفقات النقدية جزءاً أساسياً من سلامة واستمرار الأعمال خاصة خلال الفترات الصعبة. وينبغي على الشركات اعتماد استراتيجيات للحفاظ على الكفاءة التشغيلية وإدارة السيولة المالية بشكل فعال، نظراً لتأثير العوامل العالمية والإقليمية على دورة حياة النقد. وعند مواجهة الأوقات الاقتصادية الصعبة ، تصبح إدارة السيولة المالية بشكلٍ فعّال ضروريةً أكثر من أي وقتٍ مضى. فهذا يساعد على زيادة الكفاءة التشغيلية إلى أقصى حد والحفاظ على الإدارة اليومية السلسة للشركات على المدى القصير. أمّا على المدى الطويل، فإن إدارة السيولة النقدية الفعّالة تساعد الشركات على مواصلة الوفاء بالتزاماتها حتى في فترات تراجع العمل أو الاوقات الاقتصادية الصعبة، حيث تصبح السيطرة على تدفق رأس المال والتدفق النقدي أساسية للغاية. ومن اجل تحقيق منافع اقتصادية افضل, يجب الاهتمام بادارة السيولة النقدية بشكل فعال. وذلك يتم من خلال إستخدام إحدى الاستراتيجيات التالية أو مزيج منها :

* **تعزيز رؤية التدفق النقدي:**

تتزايد أهمية تطبيق الحلول الرقمية عبر سلسلة القيمة نظراً لفعاليتها من حيث التكلفة على المدى الطويل. ويعتمد رواد الأعمال بشكلٍ متزايد على الحلول الرقمية سواء في إدارة المعاملات اليومية أو آليات المتابعة من أي مكان. وقد يكون للشركة عدّة حسابات مصرفية في عدّة دول وبعملاتٍ مختلفة، مما قد يمثّل مشكلة في السعي للوصول إلى رؤية نقدية واضحة. ولطالما اعتُبر نقص آليات الأتمتة مشكلة في ضمان توفر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في حينها.حيث أن إدارة السيولة النقدية تعتبر واحدة من اهم الطرق المستخدمة للسيطرة على العمليات المصرفية حتى أثناء العمل من دول مختلفة. ويمكن للمتابعة الرقمية للذمم المالية والمدفوعات وأرصدة الحسابات في مختلف المناطق الجغرافية أن تساعد على اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلّق بالأعمال.

كما ساعدت العمليات الرقمية على تحسين الضوابط الرقابية النقدية مقارنة بالشيكات، على سبيل المثال، والتي يمكن حفظها فترة طويلة بعد إصدارها. وتساعد توقعات التدفقات النقدية باستخدام الحلول الرقمية على تحسين علاقات الموردين من خلال تنفيذ الدفعات في وقتها المحدد، دون وجود أي خلافات. ويتم إخطار الموردين بالدفعات التي يمكن تعقب حالتها بدءاً من إنشائها وحتى استلامها.

ويمكن للاطلاع على حالة السيولة في الوقت الفعلي أن تساعد في تحسين إدارة النقد، حيث يمكن للشركات استخدام الودائع الخاملة من خلال استثمار السيولة الفائضة.

* **تمويل شبكات التوريد:**

يمكن للموردين ممن لديهم علاقات مع مشترين أكبر أن يستفيدوا من تمويل شبكات التوريد، حيث يتيح ذلك لهم إمكانية الاستفادة من المكانة الائتمانية لهذه الشركات الكبيرة. وعادةً ما يتمتّع الموردون الأكبر بقدرة أكبر على المساومة، ما يمنحهم إمكانية الوصول إلى ائتمان أرخص بشروط أفضل.

ويمكن لتمويل شبكات التوريد أن يساعد الموردين الأصغر في الحصول على الائتمان بشروطٍ أفضل، حيث أن المصارف ستأخذ بعين الاعتبار وضع المشتري ومكانته الائتمانية عند تقديم التمويل. ويمكن للموردين الحصول على تمويل أرخص بينما يستفيد المشترون من كفاءة التكاليف، كعدم الحاجة لإصدار خطابات اعتماد. ويتم تمرير هذه الادخارات أيضاً عبر شبكة التوريد، وفي حال كان المورّد والمشتري على نفس المنصة، فإنه يمكن ربط الفواتير من المورّد إلى البائع بشكل مباشر، مع توفير المعلومات المحدّثة بسهولة. كما يؤدي هذا الأمر إلى التقليل من الأعمال الورقية ويسمح بتخطيط قوائم الجرد بشكلٍ أفضل. وتظهر دراسات الحالة انخفاضاً ملحوظاً في أعباء عمل الحسابات مستحقة الدفع، بالإضافة إلى علاقات أفضل للموردين في الحالات التي يتم فيها تنفيذ هذه الحلول.

* **ذمم مالية متعددة القنوات:**

تطور القطاع المصرفي بالنسبة للشركات بشكل كبير؛ إذ تحوّل إلى الدفع الإلكتروني والدفع عن طريق البطاقات بعد أن كان يعتمد على المعاملات الورقية فقط. وبما أن سرعة تلقي الدفعات من العملاء أصبحت عاملاً حاسماً، تسعى الشركات لإيجاد الحلول التي تضمن المرونة لعملائها بما يوفر لهم إمكانية الدفع بالطريقة التي يفضلون، سواء إلكترونياً أو باستخدام البطاقات أو عن طريق الشيكات.

ويمكن تعزيز الكفاءة في إدارة النقد من خلال المنصات التي توفر الوسيلة لتحصيل المدفوعات المستحقة بطرق متعددة، وذلك بأقصى سرعة وبأقل تكاليف ممكنة، وبالتوازي مع نظام تخطيط موارد المؤسسة الخلفي. وإن انقطاع أي رابط في الشبكة يعني عدم تطابق الفواتير مع المدفوعات، وبالتالي لن يكون لدى الشركة رؤيةً واضحة لرأس المال المتداول لديها. وسواء تم وضع الحلول محلياً أو تم اللجوء إلى تنفيذ الحلول الجاهزة، فإن من مقومات الحل الجيد أن يوفر معلومات حول كل دفعة- كمصدر الدفعة ومقابل أي فاتورة وفيما إذا كانت جزئية أو كاملة، حيث أن فهم تفاصيل المعاملات يعتبر أمراً بالغ الأهمية.

وتتيح حلول الذمم المالية المتبعة لدى إتش إس بي سي إمكانية التحصيل والدفع، وتوفر للعميل واجهة تتيح له إمكانية التواصل مع البنك. في حين أن حلول معالجة المشتريات التي توفرها المؤسسة المالية تتيح للشركات إمكانية مواجهة التحديات المتعلقة بالتدفقات النقدية، من خلال ضمان حصولها على الذمم المالية بسرعة بدلاً من الانتظار لمدة 60 إلى 90 يوماً، حسب شروط العقد. وفي حال استحوذ البنك على الذمم المالية، يكون لدى الشركة المزيد من النقد لاستثماره في العمل.

* **سهولة إجراء عمليات الدفع:**

تشكل إمكانية إجراء عمليات الدفع بسهولة وفي حينها جزءاً هاماً من إدارة النقد. وتسعى الشركات إلى تعزيز كفاءة عمليات الدفع الخاصة بها بحيث يمكن التعامل معها بسلاسة، سواء كانت هذه الدفعات لغرض سداد الضرائب الحكومية، أو إجراء مدفوعات لسلطات الموانئ لتخليص الشحنات، أو دفع رواتب للموظفين، أو دفعات للبائعين أو المرافق الخدمية.

وتتيح الحلول الرقمية إمكانية الاستمرار بإجراء الدفعات دون عوائق حتى عندما يكون الشخص المفوض بالتوقيع مسافراً ويصبح توقيع الشيكات أمراً صعباً. كما تتيح عملية الدفع الإلكتروني تحكماً أكبر، ويمكن للشركات إجراء عمليات الدفع عن طريق الهواتف الذكية من خلال توظيف الحلول القائمة على استخدام التطبيقات.

وتبرز تقنيات مثل البلوك تشين على رأس الحلول التقنية اليوم. وتمثل شركة عائلية لتجارة التجزئة تتخذ من دبي مقراً لها مثالاً حديثاً على استخدام هذه التقنية، حيث تستخدم هذه الشركة تقنية دفتر الأستاذ الموزع المتكاملة لإتمام التعاملات. ومن مزايا استخدام هذه التقنية تخفيض الوقت الإجمالي اللازم لإتمام التعاملات بنسبة 40% وتقليل استخدام المسارات الورقية بشكل كبير ضمن سلسلة توريد التجزئة في العديد من نقاط التواصل.

* **المرونة التي تتيحها البطاقات:**

يتزايد استخدام البطاقات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. ويمكن استخدام هذه البطاقات لأي شيء، بدءاً من مدفوعات البائعين وانتهاء بضريبة القيمة المضافة والتخليص الجمركي، مع فترة استخدام بدون فائدة. وتكون هذه البطاقات مجهزة بآلية تسوية، مما يعني أن هناك رؤية واضحة لبرامج بطاقة العملاء والحدود المخصصة والرصيد غير المسدد والرصيد المتاح في الوقت الحقيقي.

كما تتيح هذه البطاقات إظهار جميع التعاملات المالية مع التفاصيل ذات الصلة، مثل القيمة والتاريخ والتاجر ومصدر التحويل، بالإضافة إلى بيانات المستوى الثالث كضريبة القيمة المضافة ورقم الفاتورة.وتزداد شعبية البطاقات الافتراضية والحلول التي تتيحها الحسابات الافتراضية كونها تلغي الحاجة إلى إصدار الشيكات وأوامر الشراء. كما أنها خيار مثالي عندما يتم تلقي عدد كبير من الدفعات، كما في المدارس أو في قطاع السفر على سبيل المثال. وتمكّن الحسابات الافتراضية المدارس من مطابقة كل عملية دفع مع الطالب الذي قام بها.وفي قطاع السفر، يعد الدفع للفنادق وشركات الطيران من خلال البطاقات طريقة فعالة جداً لإدارة رأس المال العامل. وقد أصبح من الممكن أيضاً إجراء عمليات الدفع بالعملات الأجنبية من خلال البطاقات الدولية.وتعمل البطاقات الافتراضية بشكل رقمي وتتغير مع كل معاملة، مما يجعلها آمنة للاستخدام من قبل الموظفين دون القلق من سوء استخدامها، حيث أنه من الممكن حصر استخدامها بتجار أو بائعين محددين بالإضافة إلى إمكانية تحديد قيمة الدفعات التي تجرى عن طريقها.

**بالتالي نصل الى أنه يجب الاهتمام بإدارة التدفقات النقدية للوصول او المحافظة على مستوى سيولة مالية تمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها, وذلك من خلال دفع المصاريف المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها من اجل تفادي تكبد أي أعباء مالية اضافية نتيجة لتعثر المقترض وعدم قدرته الالتزام ببنود الإتفاقية الائتمانية , ولتحقيق أكبر منفعة اقتصادية ممكنة.**

**نسب السيولة: Liquidity Ratios**

تستخدم الشركات نسب السيولة لقياس أوضاعها المالية، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

**النسبة الحالية((** Current Ratio : النسبة الحالية هي النسبة التي تقيس قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل المستحقة خلال فترة السنة التالية ويتم احتسابها بقسمة إجمالي الأصول المتداولة للشركة مع إجمالي المطلوبات المتداولة.

أي أنهاتتضمن ممتلكات الشركة الحالية مقسومة على مصروفاتها، حيث أنها تحدد ما إذا كانت الشركة قادرة على سداد جميع ديونها قصيرة الأجل من خلال الأموال التي ستحصل عليها من بيع اصولها المتداولة.

**وبالتالي نصل الى المعادلة التالية:**

**النسب الحالية = اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي المطلوبات المتداولة**



**اذا النسبة الحالية لشركة XXX = مجموع الاصول المتداولة / مجموع الالتزامات المتداولة**

 **= 8,000/6,000**

 **= 1.33 X**

هذا يعني ان الاصول المتغيرة تغطي 133% من مجموع المطلوبات المتداولة وعليه فان المقترض في حال تم بيع هذه الاصول بقيمتها الدفترية فلن يجد صعوبة في دفع المطلوبات. علاوة حتى اذا اضطر لتخفيض اسعار البيع لهذه الاصول او اعطاء خصم على الذمم المدينة فان هذه الاصول قد تفقد 25% من قيمتها الدفترية ومع ذلك تغطي جميع المطلوبات المتداوة (100%). إذ ان 25% من 133% = 33%. ولحساب قيمة الخسارة من السعر الدفتري للموجودات المتداوله يتم قسمة التغطية التي تزيد عن 100% على النسبة الحالية. فمثلا اذا كانت النسبة الحالية 150% فيمكن احتمال بيع الموجودات المتداوله بخصم قد يصل الى (50% / 150%) او يكون الخصم 33% من السعر الدفتري اما اذا كانت النسبة الحالية تساوي 200% فيمكن خصم (100% / 200%) او 50% من القيمة الدفترية ومع هذا يتم تغطية كامل قيمة المطلوبات المتداولة.

من اهم نقاط ضعف هذه النسب بانها تعكس هذه النسبة فقط ليوم واحد وهو تاريخ اعداد الميزانيات. هذه النسب يجب ان تؤخذ بتسلسل. ونقطة ضعف اخرى, اذا استطاعت الشركة بيع اصولها المتداولة فانها تكون قادرة على سداد ديونها ولكنها في هذه الحالة حتما ستتوقف عن العمل لانه لم يتبقى عندها اي مخزون او نقد لتعمل به. في العادة يقبل الدائنون النسبة بحد ادنى 1.3:1 مما يعني ان الموجودات المتداوله يمكنها خسارة 25% من قيمتها وتبقى كافية لسداد الذمم المتداولة.

**ما هي الاصول المتداولة والمطلوبات المتداولة؟**

هي الاصول المنوي تحويلها الى نقد خلال سنه من تاريخ البيانات المالية. اما المطلوبات المتداولة فهي المستحقات الواجب تسديدها خلال سنه من تاريخ البيانات المالية.

الجدول التالي يوضح اهم بنود الاصول والمطلوبات المتداولة التي تظهر على الميزانية العمومية.

|  |  |
| --- | --- |
| **المطلوبات المتداولة** | **الاصول المتداولة** |
| حسابات قابلة للدفع | النقد |
| الإيرادات المؤجلة | الاستثمارات |
| التعويض المستحق | الذمم المدينة والحسابات الدائنة |
| مصاريف أخرى مستحقة | سندات القبض المستحقة خلال سنة واحدة |
| ضرائب الدخل المستحقة | المستحقون الاخرون |
| مذكرات قصيرة الأجل | جرد المواد الخام ، العمل قيد التنفيذ ، البضائع التامة الصنع |
| الجزء المتداول من الديون طويلة الأجل | اللوازم المكتبية |
|  | النفقات المدفوعة مسبقا |
|  | دفعات مقدمة |

**مثال توضيحي: من الجدول ادناه قم بتحديد أي من الشركات التالية تعد في وضع مالي افضل من غيرها لدفع ديونها قصيرة الاجل ؟(مع الاخد بالاعتبار أن الارقام بالاف ) دولار امريكي .**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **شركة "أ"** | **شركة " ب"** | **شركة " ج"** |
| **المبلغ** | **بالاف دولار** | **بالاف دولار** | **بالاف دولار** |
| **الاصول المتداولة**  | 350 | 180 | 400 |
| **المطلوبات المتداولة** | 230 | 125 | 180 |
| **طريقة احتساب النسب** | 350/230 | 180/125 | 400/180 |
| **النسب الحالية**  | **1,52X**  | **1,44 X** | **2,22X** |

نلاحظ من الجول اعلاه , أن الشركة ج تمتلك اعلى نسبة سيولة مالية من الشركتيين الاخرتين. وتبدو انها في وضع مالي أفضل لسداد التزاماتها المتداولة من غيرها.

اذ أن الشركة "ج" لديها 2,22 دولار من الاصول المتداولة لكل 1,0 دولار من التزاماتها المتداولة .

**تفسير النسب الحالية :**

* إذا كانت النسبة الحالية أكبر من 1.0 فان وضع السيولة يكون جيدا وبامكان الشركة تغطية التزاماتها المتداولة وهذا وضع عادة ما يكون مرغوب فيه.
* إذا كانت النسبة الحالية تساوي 1.0 فان الأصول المتداولة تكون كافية فقط لسداد الالتزامات قصيرة الأجل اذا تم بيعها بقيمتها الدفترية.
* إذا كانت النسبة الحالية أقل من 1.0 فهذا مؤشر الى ان المدين لن يستطيع دفع التزاماته المتداولة من دون بيع اصول اخرى او ايجاد مصادر اخرى للسداد وهذا وضع غير مريح للدائن.

***لذلك تصر البنوك على وجود بند في الاتفاقية الائتمانية يلزم المقترض بالحفاظ على حد ادنى من نسب السيولة الحالية والسريعه. في حال لم يتمكن المقترض من الالتزام بهذا البند المتعلق بالسيولة فان هذا يعتبر حالة من حالات التعثر وقد يقوم البنك باحد الخطوات التالية:***

1. ***اعطاء المقترض فرصة 3 – 6 اشهر لتصويب الوضع اذا كان التعثر بسيط والنسبية الحالية كانت اقل بصورة طفيفة عن النسبة المطلوبة بالاتفاقية الائتمانية***
2. ***هذه الحالة من حالات التعثر تظهر ان مخاطر الائتمان لدى المقترض ارتفعت وزادت احتماليات عدم السداد والمزيد من حالات التعثر. وبما ان نسبة المخاطر على القرض تتناسب طرديا مع نسبة الفائدة على القرض فان عدم التزام المقترض بتحقيق نسبة السيولة المطلوبة قد يجبر البنك الدائن على رفع سعر الفائدة***
3. ***قد يطلب البنك من المقترض:***
	1. ***تسديد كامل رصيد القرض القائم حالا.***
	2. ***تسديد الفوائد المستحقة كاملة.***
	3. ***الغاء رصيد التسهيلات الغير مستخدمة مثل الجاري مدين .***

 **النسبة السريعة** ((**Quick Ratio:**

هذه النسبة تاخذ الاصول المتداولة مع خصم القيمة الدفترية للمخزون ويتم قسمتها على المطلوبات المتداولة. مثلا يتم جمع القيمة الدفترية للنقد والذمم والمصاريف المدفوعة مقدما فقط وتستثني المخزون من هذه العملية ويتم قسمة ذلك على المطلوبات المتداولة. عادة ما يطلب المقرضون ان يكون الحد الادنى لهذه النسبة 1.2:1.




نسبة السيولة السريعة في هذه الحالة تكون: (1500+2000+ 1500 ) / 6000= 0.833

وبما انها تقل عن ال 1.2 المطلوبة وبما ان الاصول المتداولة بدون المخزون لا تكفي لتغطية المطلوبات المتداولة فان هذا يعطي انطباعا سلبيا عن سيولة الشركة وقدرتها على تسديد هذه المطلوبات.

**مخاطر السيولة Liquidity Risk :**

مخاطر السيولة بعد التعرف على مفهوم السيولة المالية لا بُدَّ من الإشارة إلى مخاطر السيولة التي قد تعاني منها بعض المنظمات نتيجة لظروف اقتصادية أو تسويقية أو مالية متنوعة، وبشكل عام يمكن تصنيف مخاطر السيولة في المنظمات إلى نوعين رئيسين هما:

 **مخاطر السيولة التمويلية:** **Credit Risk**

يمكن تعريف مخاطر السيولة التمويلية على أنَّها تلك المخاطر التي ينتج عنها ضعف قدرة المنظمة على تمويل التزاماتها، ويمكن معرفة قدرة المنظمة على تمويل التزاماتها من خلال ما يعرف بنسبة السيولة الحالية، ويمكن قياس نسبة السيولة الحالية من خلال قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة

**مخاطر سيولة السوق:Market Risk**

 يمكن تعريف مخاطر سيولة السوق على أنَّها تلك المخاطر التي نتتج عن عدم قدرة المنظمة على تحويل الأصول لديها إلى سيولة نقدية نتيجة لعوامل السوق المختلفة، مما يؤدَّي إلى تأخر حصولها على النقد، وقد ينتج على هذا النوع من مخاطر السيولة اضطرار المنظمة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لتحريك المياه الراكدة وضخّ السيولة إليها، مثل تخفيض الأسعار، أو البحث عن بدائل أو حلول أخرى تساعدها على إيجاد مستهلكين أو مشترين جدد لتوفير السيولة المناسبة

**ادارة الذمم المدينة بطريقة مهنية لحماية التدفقات النقدية:**

**الحسابات المدينة**

بمجرد أن تقرر إطار سياستك الائتمانية، تأكد من أنك تقوم بمراقبة حسابات العملاء. لا تتخوف من أن تكون قاسياً أكثر من المطلوب لأن العملاء الجيدين يحترمون من يدير أعماله بشكل جيد.

* **الفواتير والكشوفات:**
	1. إصدار الفواتير في نفس اليوم الذي تشحن فيه البضائع
	2. إصدار كشوفات حساب مرة واحدة في الشهر على الأقل، (إذا كان لديك عدة حسابات فكر في إصدار الكشوفات على أساس دوري، وليس في نهاية الشهر فقط)
	3. بالنسبة لأولئك الذين يقدرون كشوف الحساب فقط، قم بإصدار كشوف الحساب بشكل أسرع

**الرقابة على الذمم:**

1. مراقبة حساباتك المدينة بشكل دائم، عن طريق تقسيمها إلى مجموعات: 30 يوماً فأقل، من 30 إلى 60 يوماً، من 60 إلى 90 يوماً فأكثر
2. مراقبة الحسابات " و متابعة المبيعات الآجلة" بشكل متكرر أو يومي
3. وقف التوريد إلى أصحاب المدفوعات/الفواتير المتأخرة مع الأخذ بالاعتبار الدفع بأقساط أو الدفع الجزئي، الشيكات مؤجلة التاريخ، الدفع عند التسليم، أو تمديد فترات الشروط، والذي يجب أن تحصل عليها خطياً
4. هل يحصل العملاء على تخفيض بعد تاريخ التخفيض؟ إذا كان الأمر كذلك قم بخصم ذلك منهم مع الفاتورة التالية

ا**لتحصيل:**

1. كن حذراً حول مؤشرات المشاكل المستقبلية. ضع ما يلي في انتباهك: الشيكات ذات التاريخ اللاحق، الشيكات ذات التاريخ المنتهي، أو المكتوبة بطريقة غير صحيحة، العائدات المتأخرة / دعاوى الضمان، دفع المبالغ المقطوعة
2. انشاء نظام جيد لخطابات التحصيل واستخدام البريد الإلكتروني أو الهاتف
3. الأخذ في الاعتبار مكاتب التحصيل. فالمصروفات السنوية تتضمن استخدام خطابات الوكالة ومعلوماتها حول إجراءات الائتمان ويتم تطبيق رسوم التحصيل فقط عند تحصيل المدفوعات
4. تنويع وسائل التحصيل

**ادارة الديون:**

استخدام أموال الأطراف الأخرى بحكمة يعتبر شيء جيد.

* قم بالاقتراض على المدى البعيد بالنسبة للاحتياجات طويلة الأجل، والاقتراض على المدى القصير بالنسبة للاحتياجات قصيرة الأجل
* حاول مقارنة فترة التمويل بالعمر الافتراضي للأصول، أي أن عمر خمس سنوات يتطلب دين بمدة خمس سنوات
* ، وأن لا تتجاوز نسبة الديون الى راس المال 3:1
* تأكد من أن هنالك هامش مريح في التدفق النقدي مقارنة بدين الخدمة، ولنقل اثنين إلى اثنين ونصف. مثال: خدمة الدين الشهري تساوي 25 الف دولار سنوياً؛ الربح قبل الاستهلاك، ولكن بعد الرسوم وبمعدل 50 ألف دولار امريكي، يساوي ضعفي الهامش
* استكشف عدة مصادر لرأس المال وتوقع أفضل طريقة معاملة من الذين يعرفونك أو يعرفون صناعتك
* إذا كنت تتوقع مشاكل فقم بمناقشتها مع المسئول عن حسابك بمركز الأعمال الناشئة، أو مع مقدمي الائتمان الآخرين قبل حدوث أزمات

**الحصول على التسهيلات المصرفية:**

البنوك لا تقرض اي شركة او شخص الا اذا اجتمعت الشروط الثلاثة التالية:

1. القدرة على السداد
2. الرغبة في السداد
3. الالتزام بتنفيذ جميع البنود الواردة بالاتفاقية الائتمانية

كما اسلفنا, تستخدم التسهيلات قصيرة الاجل لتكويل الاصول قصيرة الاجل والقروض الطويلة لتمويل المشاريع الاستثمارية والمصاريف الراسمالية وشراء العقارات.

وحتى تستطيع الالتزام بتسديد كامل قيمة الدفعات حسب جدول السداد يجب التاكد من توفر السيولة لديك. ولتعزيز هذا المبدأ نقترح ما يلي:

1. الاحتفاظ بما مجموعه 3 دفعات متتالية في حساب خاص وعدم استخدام هذا الحساب الاعند الضرورة القصوى على ان تعاد هذه المبالغ الى الحساب في اقرب فرصة ممكنة
2. تامين سقوف بالجاري مدين يمكن الرجوع اليها عند الحاجه..... مرة اخرى يجب تسديد الجاري مدين باقرب فرصة حتى توفر الفائدة المرتفعة نسبيا على هكذا حساب وتبقي السقوف متاحة وغير مستغلة للاحتياجات المستقبلية.

 ويعــد نمــوذج المعــايير الائتمانيــةا بـرز منظومـة ائتمانيـة لـدى محللـي ومـانحي الائتمـان عنـد مـنح القـروض تعرف ب 5CS وسميت بهذا الاسم لانها تتضمن خمسة معايير لمنح الائتمان كل منها يبـدأ بـالحرف C .

 والان سنعرض كل مكون من هذه المكونات الخمس لندرك اهمية التحليل لطلب القرض من اجل استرداد كامل قيمة القرض والفوائد والعمولات وتوسيع الحصة السوقية:

– **الشخصية Character**

دراسة شخصية المقترض تبدا من دراسة تاريخه الائتماني وذلك باخذ المعلومات من سلطة النقد التي تحتوي على جميع التسهيلات المقدمة للمقترض والدفعات الشهرية وما اذا تحتم اعادة اي من الشيكات التي اصدرها نتيجة لعدم كفاية الرصيد. كذلك يتم البحث في تاريخه مع المحاكم وما اذا كانت هناك قضايا مرفوعة ضده ونوع هذه القضايا وفي حال صدور حكم ضذ المقترض ما هو اثر ذلك على وضعه المالي وسمعته.

يقوم البنك بتحليل قوائم المقترض المالية المدققة لدراسة طريقة تعامل المقترض مع الموردين ومعدل المدة الزمنية التي يستغرقها لسداد ثمن البضائع والخدمات وهذا قد يساعدنا في فهم تعامل المقترض والادارة في تسديد المطلوبات.

كل هذه المعلومات يتم دراستها بدقة لمعرفة اذا ما كان هذا المقترض يتمتع بالمصداقية والمهنية المطلوبتيين . كابداء الرغبة وايضا القدرة على التسديد.

- **القدرة Capacity**

تتطلب هذه الخطوة التحليل الدقيق لقدرة المقترض على تامين التدفقات النقدية الكافية لسداد دفعات القرض حسب جدول السداد وفي مواعيدها. فمثلا التدفقات النقدية للموظف تتمثل في راتب الشهري وحتى يظهر المقترض القدرة على السداد يجب ان يكون الراتب:

1. محول حسب الاصول لحساب المقترض "محجوز" لدى البنك.
2. ان تكون الدفعة الشهرية من الراتب اقل من الحد المسموح به من سلطة النقد.
3. ان يكون صاحب العمل ذو سمعة جيده ومقدرة مالية على دفع كامل الراتب في اخر الشهر.
4. ان يكون المقترض قد امضى بالعمل في الشركة فترة معينه حسب ما تقرره سياسة البنك الائتمانية .
5. ان يوافق المقترض على تحويل مستحقات نهاية الخدمة الى حسابه المحجوز لدى البنك في حال انهى العمل في الشركة ولا يزال جزء من رصيد القرض قائما.
6. أن تكون نسبة السيولة الحالية والسريعة لديه متوافقة مع بنود الاتفاقية الأئتمانية وعلى المقترض الالتزام بالتعهدات والألتزامات المتعلقة بالسيولة .

في حال توفر كل هذه الشروط فيصبح البنك مقتنعا بقدرة المقترض على الالتزام بتسديد القرض كما هو مبين بجدول السداد.

- **رأس المال Capital**

كل ما كان رأس المال المستثمر من قبل المقترض اكبر كل ما دل ذلك على جدية المقترض في انجاح المشروع والالتزام بتسديد دفعات القرض في اوقاتها. وعادة فان نسبة مجموع المطلوبات للشركة "الديون" الى قيمة راس المال المستثمر يفضل ان تكون صغيرة وهذه النسبة عادة تحددها السياسة الائتمانية للبنك. هذه النسبة تعرف "بالرافعة الائتمانية" وهذه النسبة تعتمد على القطاع الاقتصادي للشركة وقد تتراوح ما بين 1.5 – 3 اضعاف راس المال. ودائما يجب ان تكون نسبة الرافعة صغيرة مما يظهر كفاية رأس المال المستثمر بالاضافة بانها تظهر رغبة المقترض بانجاح المشروع وملاءته المالية والتي تعكس ايجابا قدرة المقترض على التسديد.

على سبيل المثال ، افترض أن الشركة لديها دين قصير الأجل بقيمة 10 ملايين دولار ، وديون طويلة الأجل تبلغ 40 مليون دولار ، وحقوق المساهمين تبلغ 30 مليون دولار. لحساب نسبة دين الشركة إلى رأس المال ، يمكنك تقسيم إجمالي الدين البالغ 50 مليون دولار على إجمالي راس المال البالغ هنا 30 مليون دولار وستحصل على نسبة 1.60للرافعة المالية. وهذا يدل على أن 62.5٪ من اصول الشرمه يتم تمويلها من خلال الديون و 37.5% من الاصول يتم تمويلها من راس المال المدفوع

وبالتالي نصل للمعادلة التالية :

الرافعة الائتمانية = المجموع الكلي للديون( قصيرة الاجل و طويلة الاجل ) \ اجمالي راس المال

الرافعة المالية= (10+40) \ 30

 = 1.67

.

**– الضمان Collatera**l

 عادة يطلب البنك من المقترض تقديم الضمانات التي قد يلجا اليها لضمان حقوقه كاملة في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على التسديد للدفعات في مواعيدها حسب جدول السداد.

هذه الضمانات يجب ان تكون مرهونه او مسجلة حسب الاصول والقانون وتعطي البنك الحق القانوني بالحصول عليها في حال حدوث اي حالة من حالات التعثر واستمرارها.

كما ان وجود الضمانات الكافية والمقدمة من المقترض تساعد البنك في تخفيض نسبة المخصص للديون المشكوك في تحصيلها وهذا يساعد البنك في تسجيل ارباح اعلى مما ستكون عليه هذه الارباح في حال تعسر المقترض ولم تكن لدى البنك اي ضمانات.

وعادة ما تحتوي السياسات الائتمانية للبنك على انواع الضمانات المقبولة وكذلك الضمانات الغير مقبولة. اذ ان البنوك قد تلجا للتنفيذ على هذه الضمانات في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على التسديد. لذلك يجب ان يكون الرهن:

1. يتمتع بنسبة سيولة عالية حتى يتمكن البنك من بيع الضمان بسرعة وبدون الحاجة لتخفيض سعر البيع
2. بالامكان تخمين قيمة الرهن بطريقة مهنية

تقديم الضمانات الكافية من طرف المقترض تنعكس على الرغبة لديه بالتسديد.

* **الظروف** **المحيطة Conditions**
* هذا البند ينطبق على جميع المقترضين في القطاع الاقتصادي. فمثلا اذا كان الوضع السياسي في بلد ما سيء فهذا الوضع يعكس نفسه سلبا على قدرة المقترض في هذا القطاع من الالتزام بتعهداته المنصوص عليها بالاتفاقية الائتمانية وتسديد دفعات القرض في مواعيدها حسب جدول السداد.

**مواقف البنوك الفلسطينية من الاقراض**

تمثل نسبة القروض المصرفية والتسهيلات الاخرى ((USD9,688 millionما نسبته 65% من مجموع الودائع (USD15,110 million)لدى البنوك العاملة في فلسطين كما في 31/12/2020

وتتوزع التسهيلات على القطاعات كما هو مبين في هذا الجدول:



بنظرة سريعة نجد ان توزيع التسهيلات كما في 31/12/2018 كان كالتالي:

69% لثلاث قطاعات هي القطاع العام + العقارات والانشاءات والاراضي + التسهيلات الشخصية وتمويل السيارات.

لماذا تركز البنوك على هذه القطاعات بالتحديد؟

 الجواب بيسط للغاية اذ ان المقترضين من هذه القطاعات يتمتعون ب:

1. القدرة على السداد فهم ام قطاع عام او موظفون رواتبهم محولة للبنك فالسيولة متوفره حتى يستطيه البنك اخذ حصته من راتب الموظف قبل ان يلمسها الموظف المقترض
2. هذه القروض مضمونة من قبل المقترض وكفيل واحد مايء على الاقل
3. تتمتع هذه القطاعات بان القروض يسيخدم لشراء الاصول والتي تستخدم كضمان للسداد ويوضع عليها اشارة رهن لصالح البنك

اذا البنوك مستعدة للاقراض للشركات والاشخاص من ذوي الدخل الثابت ويضمنوا حقوقهم من خلال كتاب من الشركة تتعهد فيه بتحويل الرتب شهريا لحساب المقترض في البنح والذين يستطيعون تقديم الضمانات وتقديم الكفلاء.

**اسئلة:**

1. ماذا سيحدث اليوم لو تكررت ازمة السيولة التي عانى منها العالم سنة 2008؟

لو راجعنا الجدول للتسهيلات حسب القطاع نجد ان مجموع التسهيلات للاعوام 2008 , 2018 , 2020 كالتالي:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **2008** | **2018** | **2020** |
| مجموع التسهيلات المصرفية (ملايين الدولارات) | **1838** | **8438** | **9688** |

 اي ان التسهيلات في 2020 تعادل 527% من تسهيلات عام 2008. لذا اذا ما حدث تباطؤ اقتصادي او ازمة سيولة فان هذا سيترجم الى ارتفاع حاد في مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية.

1. ما هي الاسس التي تدرسها البنوك قبل الموافقةعلى تقديم التسهيلات

البنوك تحتاج للتاكد من ان المقترض يمكنه التقيد بالشروط التالية:

1. القدرة على السداد – راس المال + الفوائد
2. الرغبة بالسداد
3. القدرة والرغبة على الالتزام بجميع بنود الاتفاقية الائتمانية

وفي هذا السياق تقوم بدراسة 5 مكونات:

1. شخصية والتاريخ الائتماني للمقترض Character
2. لدى المقترض التدفقات النقدية الكافية لتسديد الالتزامات Capacity
3. بامكان المقترض تقديم الضمانات Collateral
4. ابدى المقترض حرصه على استمرارية شركته Capital
5. الحالة العامة في البلد مشجعة للاقراض Conditions

دراسة هذه البنود الخمسة تعطي موظف الائتمان فرصة جيدة لتقييم المخاطر والعائد المطلوب على القرض.

**اسئلة:**

1. نسبة السيولة الحالية المقبولة هي أن يكون لدى الشركة القدرة على الوفاء بالتزاماتها ودفع الاستحقاقات المالية للأطراف المستحقة لهذه الالتزامات حسب الاتفاقية مع الاطراف الدائنة.
	1. صحيح b. خطأ
2. السيولة المالية هي قدرة الشركة على تحويل الأصول إلى نقد في مدد زمنية قصيرة نسبيًّا، وكلما كانت قدرة الشركة على تحويل الأصل إلى نقد في مدة زمنية أقصر كانت نسبة السيولة فيها منخفضة.
	1. صحيح b. خطأ
3. النسبة الحالية هي النسبة التي تقيس قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل المستحقة خلال فترة السنة التالية ويتم احتسابها بقسمة إجمالي الأصول المتداولة للشركة على إجمالي المطلوبات المتداولة.
	1. صحيح b. خطأ
4. النسبة الحالية هي النسبة التي تقيس قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل المستحقة خلال فترة السنة التالية ويتم احتسابها بقسمة إجمالي الأصول المتداولة ناقص المخزون للشركة على إجمالي المطلوبات المتداولة.
	1. صحيح b. خطأ
5. إذا كانت النسبة الحالية أقل من 1.0 فان وضع السيولة يكون جيدا وبامكان الشركة تغطية التزاماتها المتداولة وهذا وضع عادة ما يكون مرغوب فيه.

a . صحيح b. خطأ

1. اهم الطرق للمحافظة على السيولة المالية هي إيداع الشيكات اسبوعيا
	1. صحيح b. خطأ
2. اهم اسباب دراسة السيولة المالية هي التأكد من قدرة الشركة على إدارة نفقاتها
	1. صحيح b. خطأ
3. لتحسين السيولة يجب على الادارة شراء الاصول طويلة الأجل
	1. صحيح b. خطأ
4. لتحسين السيولة تتجه الإدارة الحصول على قروض طويلة الاجل
	1. صحيح b. خطا
5. شركة المجد تحافظ على نسبة سيولة حالية 1,5:1 في حال قامت الشركة بتسديد ديون المتداولة قصيرة الأجل بقيمة 30,000$ , في هذه الحالة فإ، النسبة الحالية للشركة ستنخفض.
	1. صحيح b. خطأ